العلاقات العراقية-الفرنسية (١٩٦٣-١٩٦٨)

الدكتور
ستار جابر الجابري
قسم الدراسات الاوروبية
مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

المقدمة

يعد موضوع العلاقات العراقية-الفرنسية من الموضوعات التي لم يتم التركيز عليها كثيراً، خصوصاً في حقب معينة من التاريخ المعاصر، لذا نحاول هنا التركيز على مرحلة مهمة من تاريخ العراق، مرحلة شهدت الكثير من المتغيرات السياسية سواء على الصعيد الداخلي، او على صعيد علاقات العراق الدولية، تلك هي الحقبة الممتدة بين ١٩٦٣-١٩٦٨، خاصة وانها شهدت حدثاً كبيراً غير الكثير على خارطة التحالفات السياسية والاقتصادية في المنطقة عموماً، والعراق على وجه التحديد، الا وهو حرب حزيران ١٩٦٧.

لقد اخترنا الكتابة في هذه الحقبة لكون ان العلاقات العراقية-الفرنسية اعيدت رسمياً في العام ١٩٦٣، بعد ان كانت قد قطعت بعد احداث العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، وانتهينا عند العام ١٩٦٨ وتحديداً عند حدوث انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨.

ان هذه الحقبة شهدت نمواً كبيراً في العلاقات العراقية-الفرنسية، فاق فيها الحقب السابقة، واصبحت فيما بعد الحجر الاساس لمستقبل تلك العلاقات، مثلما اصبحت فاتحة لعلاقات عربية فرنسية متقدمة.

مسار العلاقات العراقية-الفرنسية حتى العام ١٩٥٦

ان علاقات فرنسا مع العراق تعود الى حقبة مبكرة، اذ ان اول تمثيل قنصلي فرنسي في العراق يعود الى العام ١٦٢٣ عندما افتتح المبشرون الكرمليون اول قنصلية لهم في البصرة، وكانوا يتحصنون بحماية الحكومة الفرنسية. وقد فوض السفير الفرنسي

في الاستانة رئيس الكرملية في البصرة في العام ١٦٣٨ القيام بالمهام القنصلية، وتسهيل امور التجار الفرنسيين، فضلاً عن واجباته الدينية[١].

بيد ان النفوذ الفرنسي كثيراً ما كان يصطدم بالمصالح البريطانية المتنامية في العراق، والتي كانت تحاول دائماً الحد من النفوذ الفرنسي[٢].

وبعد انشاء الحكم الوطني في العراق وتنصيب فيصل ملكاً في الثالث والعشرين من اب ١٩٢١ ان لم تعترف الحكومة الفرنسية بالحكومة العراقية الا في العام ١٩٢٥، وفي الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٣٤ وافقت الحكومة الفرنسية على افتتاح اول مفوضية عراقية في باريس، عين لها احمد قدري، بينما رفعت الحكومة الفرنسية درجة تمثيلها الدبلوماسي في العراق الى درجة مفوضية ايضاً، وعينت المسيو ليبسيه مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً للجمهورية الفرنسية في بغداد. وفي الحادي عشر من ايار ١٩٥٣ رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى سفارة، وعينت الحكومة العراقية ابراهيم الخضيري سفيراً فوق العادة للعراق في فرنسا، بينما عينت الحكومة الفرنسية المسيو لودفيك شانسل وزيرها المفوض في بغداد سفيراً لها[٣].

وكانت العلاقات العراقية-الفرنسية متأرجحة، ولاسيما في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة، ومرت العلاقات باكثر من ازمة سياسية ودبلوماسية، وتركزت على ثلاث قضايا اساسية، لم تؤثر على مسار العلاقات العراقية-الفرنسية وحسب، وانما امتدت لتؤثر على عموم العلاقات العربية الفرنسية، وهي اعتراف الجمهورية الفرنسية الرابعة باسرائيل في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٤٩، ذلك الاعتراف الذي جاء مشروطاً بمحافظة ذلك الكيان على مصالح فرنسا في فلسطين، واصبحت العلاقات الفرنسية-الاسرائيلية وثيقة، تمثلت في كون فرنسا المصدر الرئيس لتدفق الامدادات والاسلحة لاسرائيل[٤]. واتسمت السياسة الفرنسية بعد ذلك الاعتراف بمحاولة السير في خطين متوازيين اولهما تأييد الكيان الصهيوني-كما اشرنا-، وثانيهما مراعاة مشاعر العرب بعدم اثارتهم ضدها، واستمرت هذه السياسة حتى قبيل العدوان الثلاثي، لكنها لم تنجح طويلاً

---

[1]Archive National, Memoire remis par M. I'eveque de Baghdad am. Le Ministre de La Marine, Baghdad, Le 8.10.1754, Corsp. Cons. Et. Comm, BI. AF, Baghdad, Vol 157, Fols.48.

[٢] ينظر: ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية-الفرنسية ١٩٢١-١٩٥٦، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٩، ص ص ٨-١٣.

[٣] حول تطور مسار العلاقات العراقية-الفرنسية ينظر: المصدر نفسه.

[4]Saint-prot, Charles. La France et Le Renuveau Arabe, copernic, Paris, 1980, p.18.

بسبب حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، الامر الذي جعل فرنسا تتجـه اكثر نحو اسرائيل لانها وجدت فيه خير معين ضد الدول العربية(٥).

اما القضية الثانية التي ساهمت بتعطيل العلاقات العراقية-الفرنسية فكانت السياسة الفرنسية تجاه قضايا المغرب العربي، ولاسيما القضية الجزائرية التي لم تقف حائلاً امام تطوير العلاقات فحسب، وانما كانت عاملاً رئيساً في اضعاف هذه العلاقات واعطائها صفة الاضطراب، حتى ان كثير من الاصوات في العراق، ولاسيما في مجلس النواب نادت بمقاطعة فرنسا وقطع العلاقات الدبلوماسية معها(٦).

اما القضية الثالثة والتي تعد العامل المباشر في قطع العلاقات العراقية-الفرنسية، فهي اشتراك فرنسا-مع بريطانيا واسرائيل-في العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، مما ادى الى تأجيج الرأي العام والحركة الوطنية العراقية، الامر الذي ادى بالحكومة العراقية الى اعلان قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا في التاسع من تشرين الثاني ١٩٥٦(٧)، ولم يشمل ذلك القطع العلاقات الثقافية والاقتصادية(٨).

موقف فرنسا من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق

بقيت العلاقات الدبلوماسية بين العراق وفرنسا مقطوعة طيلة الحقبة اللاحقة، وحتى قيام النظام الجمهوري في العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وبعد قيام الثورة مباشرة كانت فرنسا تتابع احداثها عن طريق سفيرها في لندن، وعبر الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان، والرئيس الفرنسي شارل ديغول(٩).

كما عقد اجتماع لحلف شمال الاطلسي في باريس في الخامس عشر من تموز ١٩٥٨ لمناقشة اوضاع العراق بعد اندلاع الثورة، وقال ممثل فرنسا كروي شانيل بان حكومته في الوقت الحاضر تدرس الموقف في العراق ولبنان(١٠). وفي اليوم التالي-

(٥) احمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الاساسية للقضية الفلسطينية، الكويت، ١٩٨٤، ص ص٤٥-٤٦.

(٦) ينظر: ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ص ١٣٤-١٦٦.

(٧) جريدة الزمان، العدد ٥٧٨٧، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٦؛ جريدة البلاد، العدد ٤٨٠٢، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٦؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص١١٠.

(٨) **Al-Jboori, Ali. Les Relations Franco-Iraknnes (1921-1974), Tome 1, These de Doctorat un published, Unversite de paris 1, france, 1987, pp.313-314.**

(٩) ينظر: مؤيد ابراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ص ٩٠-١١٦.

(١٠) **F.O. 371/134199. UK permenat Delegation, 15 July 1958 to F. O., No. 177.**

السادس عشر من تموز –عقد الحلف اجتماعاً ثانياً في باريس، ذكر فيه الممثل الفرنسي شانيل ان حكومته تؤيد التدخل الامريكي، وكذلك الانزال الامريكي في لبنان(١١).

رفضت الحكومة العراقية الجديدة عرضين تقدمت بهما الحكومة الفرنسية للاعتراف بالنظام الجديد في العراق مقابل اعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين، ولم تكتف الحكومة العراقية بذلك، بل تقدمت الى المجلس الاقتصادي العربي في القاهرة بمشروع قرار لمقاطعة فرنسا اقتصادياً اسناداً للثورة الجزائرية، بيد ان هذا المشروع لم ينجح بسبب عدم تأييد اغلبية الدول العربية الاعضاء في المجلس المذكور(١٢)، كما استمرت الموجة المعادية للسياسة الفرنسية في الجزائر، وكأشارة احتجاج على تلك السياسة تم سحب الرخصة من الخطوط الجوية الفرنسية لاستخدام المطار الجوي العراقي(١٣).

فضلاً عن ذلك فقد استمر تبني العراق للقضية الجزائرية في الامم المتحدة ودفاعه عنها، اذ اعلن وزير الخارجية هاشم جواد في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة في التاسع من ايلول ١٩٥٩ انه "تحت ضغط ثورة الجزائر التحررية، وتحت ضغط الرأي العام العالمي المؤيد لحق شعب الجزائر في الحرية والاستقلال، اعترف الجنرال ديغول بالحقيقة الواقعة وهي كيان الجزائر المستقل عن فرنسا، وبحقها في تقرير المصير(١٤)، وهكذا قضي على خرافة كون الجزائر جزء من فرنسا، بعد ان ادرك قادة فرنسا استحالة ذلك، مما دفع الجنرال ديغول للتصريح بحق الجزائر في تقرير مصيرها، محافظاً في ذلك الاعتراف على اخر ما تبقى من مبادئ الثورة الفرنسية، ومعبراً عن تحول اساسي في سياسة فرنسا تجاه الجزائر، رغم ان الجنرال ديغول قيده بتحفظات وشرائط تنتقص من

---

(١١) **F. O. 371/134200, Secret, From UK Delegation to Nato to F. O. 17 July 1958, No. 193.**

(١٢) سلمان مصطفى القيسي، تاريخ العلاقات الفرنسية مع المشرق العربي ١٩٥٦-١٩٨٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ١٩٩٧، ص١٥١.

(١٣) **F. O. 371/133070, IRAQ. Fortnightly pditial Sumary, 6 October-23 October 1958.**

(١٤) حول نص تصريح الجنرال ديغول ينظر: دار الكتب والوثائق ملفات وزارة الخارجية، رقم الملف ٤١١/٢٩٠، سفارة الجمهورية العراقية في تونس، كتاب السفارة العراقية في تونس الى وزارة الخارجية المرقم ٢/١٠/٣١٤ في ١٣تشرين الثاني١٩٥٩، وثيقة ٤١، ص ١٢٢-١٢٤.

مقوماته وتحول دون تحقيقه"(١٥). اعلان ديغول هذا نظرت اليه الصحافة البغدادية بعين الريبة والشك، وعدته محاولة لشق وحدة الشعب الجزائري(١٦).

وجه كريم بلقاسم برقية الى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم اثنى فيها على جهود الوفد العراقي في خدمة القضية الجزائرية في الامم المتحدة، وعبر عن امله بعودة وزير الخارجية العراقي هاشم جواد ليتولى معالجة القضية الجزائرية عند استئناف بحثها في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة، وعندما استئنفت الاجتماعات القى وزير الخارجية العراقي كلمته في السادس عشر من تشرين الاول ١٩٦١، وذكر فيها "...وفي الجزائر ما تزال الحرب الاستعمارية التي دامت سبع سنين قائمة تشنها فرنسا بلا هوادة"، واضاف "ان ما يهدف اليه ديغول قبل كل شيء هو الدفاع عن مصالح شركات النفط والتعدين.. وان الاحتكارات الفرنسية راحت تحصل على المزيد من تأييد الاحتكارات المماثلة لها في الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة، فضلا عن حماية وتدخل حلف شمال الاطلسي"(١٧).

واستمر الدعم الشعبي للقضية الجزائرية، ولاسيما المظاهرات الجماهيرية واهمها المظاهرة التي جرت في بغداد في الخامس عشر من كانون الاول ١٩٦٠ والتي دعت الامم المتحدة الى اجراء استفتاء شعبي في الجزائر، وكذلك مطالبة الحكومات العربية بمقاطعة فرنسا اقتصاديا(١٨). وهكذا استمرت القضية الجزائرية معوقا كبيرا امام تطبيع العلاقات العراقية-الفرنسية.

استمر سعي الحكومة الفرنسية لاعادة العلاقات مع العراق، فكانت هناك اتصالات دبلوماسية بين العراق وفرنسا عبر سفارتيهما في انقرة، اذ اتصل مستشار السفارة الفرنسية في انقرة كلود مانتيل بسكرتير السفارة العراقية هناك عارضا اجراء محادثات حول الاعتراف بالحكومة العراقية واعادة العلاقات الدبلوماسية(١٩).

وكانت وجهة النظر الفرنسية تتمثل بأن فرنسا ليس لديها مشاكل مع العراق بعد الاستقلال، وانها تعتقد بأن الثورة في العراق هي في مصلحة العلاقات بين البلدين، لان فرنسا اقرب الى الانظمة الجمهورية منها الى الانظمة الملكية، كما ان هناك رابطة معنوية تجعل فرنسا تتعاطف مع ثورة العراق، الا وهي قيامها في اليوم الرابع عشر من

---

(١٥) وثائق وزارة الخارجية، دائرة الامم المتحدة والمؤتمرات الدولية، خطاب هاشم جواد وزير الخارجية الذي القاه في الامم المتحدة في ٩ ايلول ١٩٥٩، ص٦؛ تنظر كذلك: جريدة صوت الاحرار، العدد ٥٥٧، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٠.

(١٦) جريدة الاستقلال، العدد٥٩٥، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٠؛ جريدة صوت الاحرار، العدد ٩٧٨، ٣١ كانون الاول ١٩٦١.

(١٧) وثائق وزارة الخارجية، دائرة الامم المتحدة والمؤتمرات الدولية، القضية الجزائرية في الدورة السادسة عشرة للامم المتحدة ١٩٦١، ٢٢ نيسان ١٩٦٢، ص ص١-٢.

(١٨) جريدة الاستقلال، العدد ٦٠٨، ٦ كانون الاول ١٩٦٠.

(١٩) طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركيا١٩٥٨-١٩٦٥،ج١،بيروت،١٩٦٩،ص ص ٦٨-٦٩.

تموز، الذي هو عيد الحرية في فرنسا ايضاً، وانه لم يكن منطقياً الاعتراف دون ان يصحب ذلك استئناف العلاقات السياسية[٢٠].

قدمت الحكومة الفرنسية طلباً رسمياً بهذا الاتجاه استلمته وزارة الخارجية العراقية في الثامن من كانون الاول ١٩٥٨، وردت الخارجية العراقية بأن "مسألة الاعتراف امر يعود للحكومة الفرنسية نفسها، ولا يتوقف على شرط اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد تكون الفرصة اكثر ملائمة لذلك بعد الاعتراف"[٢١].

اعادت السفارة الفرنسية في انقرة الكرة في السابع من شباط ١٩٥٩، مشيرة الى ان تصريح الناطق باسم الخارجية الفرنسية هو اعتراف ضمني بالعراق، فاجيب بأن العراق لا يطمئن لنوايا فرنسا ما دامت تسير في سياستها فيما يخص سياستها العسكرية في معالجة القضية الجزائرية، واندفاعها الشديد في مؤازرة اسرائيل، والحماس الذي تظهره في خطب ود ذلك الكيان، ومده بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، ودعمه في السياسة الدولية. وردت الحكومة الفرنسية بانها "تبذل كل جهد ممكن لانهاء خصومتها مع الجزائر، وان العلاقات مع اسرائيل هي رد فعل سياسة الدولة العربية تجاه فرنسا، وان الصداقة معها سوف تصاب بنكسة وفتور في حالة تحسن العلاقات بين فرنسا والبلاد العربية"[٢٢].

كان رد العراق سلبياً على الطلب الفرنسي، وفي هذا الاطار كتبت صحيفة اللوموند الفرنسية (Le Monde): "ذكرت وكالة الانباء الشرق الاوسط الرسمية في برقية لها من بغداد بان الحكومة العراقية رفضت عرضاً للحكومة الفرنسية للاعتراف بالنظام العراقي الجديد واقامة علاقات دبلوماسية، الحكومة العراقية تنتظر تسوية الخلافات الفرنسية المصرية والتي هي مدار المفاوضات في جنيف لتطبيع العلاقات مع فرنسا"[٢٣].

اما في المجال الاقتصادي فقد تعرضت المصالح الفرنسية في العراق الى صدمة جديدة، بسبب ان العراق اوقف التعامل مع الشركات الفرنسية التي تتعامل مع اسرائيل، كما اوقف الصادرات والواردات الفرنسية الى العراق، وابطل الاعتمادات الفرنسية، اذ كانت قيمة رؤوس الاموال الفرنسية المحتجزة في العراق (٢٥٠) مليون فرنك[٢٤]. لذلك اعلنت شركة رينو الفرنسية للسيارات انها ستنهي اعمالها في اسرائيل، وبعدها بوقت قصير طلبت شركة الطيران الفرنسية (ايرفرانس) في كانون الاول ١٩٥٩ من اسرائيل الغاء الاتفاق الذي كان معقوداً بين الشركة وشركة العال (El All) الاسرائيلية، وفعلاً

---

[٢٠] سلمان مصطاف القيسي، المصدر السابق، ص١٥١.
[٢١] طالب مشتاق، المصدر السابق، ص٦٩.
[٢٢] سلمان مصطاف القيسي، المصدر السابق، ص٦٩.
[٢٣] **Le Monde, 5Aout 1958. Cite par Al-jboori, op.cit., Tome1, p.344.**
[٢٤] **Vernier, Bernard. L'Irak d'ujour d'hui, Armand Colin, paris, 1963, pp.239-241.**

الغي الاتفاق، على الرغم من الاحتجاجات الاسرائيلية، والسبب الذي دفع الشركة الفرنسية لالغاء العقد هو مطالبة العراق بوضع (ايرفرانس) في القائمة السوداء المحظور التعامل معها بسبب تعاونها الوثيق مع اسرائيل[٢٥].

عودة العلاقات العراقية الفرنسية:

استمرت الحالة المتدهورة للعلاقات العربية الفرنسية حتى عودة ديغول الى السلطة في العام ١٩٥٨ وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة، اذ بدأت ملامح مرحلة جديدة اختلفت سماتها ودوافعها وظروفها عن سياسة الجمهورية الرابعة، بيد ان هذا التغير في السياسة الفرنسية لم يحدث بسرعة، وانما مر بتطورات ادت تدريجياً نحو التقارب مع العرب[٢٦].

ان التقارب الفرنسي العربي عموماً جاء بعد حصول الجزائر على استقلالها عام ١٩٦٢، كما احتلت المنطقة العربية وضعاً متميزاً بين مناطق العالم الثالث في الاستراتيجية الفرنسية الديغولية، التي سعت لاعادة الدور العالمي المستقل لفرنسا، وذلك عن طريق زيادة جاذبيتها لدى دول العالم الثالث، وتعبئة ومساندة الاخيرة لفرنسا ودورها في السياسات الاقليمية في مواجهة انفراد القوتين العظميين بالسيطرة والهيمنة على هذه السياسات. وبذلك تمكن ديغول من فتح الباب امام الدبلوماسية الفرنسية للظهور في الوطن العربي بعد استقلال الجزائر بشكل يختلف عما سبقه، مما حرر الطاقات الفرنسية نحو الفعل الايجابي[٢٧].

استمرت القطيعة بين العراق وفرنسا حتى وقعت معاهدة ايفيان في العالم ١٩٦٢ بين فرنسا والجزائر، والتي منحت الاخيرة استقلالها وحقها في تقرير المصير. وساهم حل تلك القضية باستعادة فرنسا نشاطها الدبلوماسي باقامة علاقات جيدة مع الاقطار العربية تطوي بها صفحة الاستعمار، وبذلك انتهت القطيعة العراقية الفرنسية، لان العراق ساند الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي بتقديمه العون السياسي والمادي للجزائريين[٢٨]. وبالفعل فقد ترتب على استقلال الجزائر عودة مظاهر التلاقي والتقارب من جديد بين الطرفين[٢٩]، اذ صرح رئيس الحكومة العراقية عبد الكريم قاسم: "ان العلاقات ستعود مع فرنسا بشكل اقوى وافضل بعد اتفاقية ايفيان ١٩٦٢"، كما قال ايضاً:

---

(٢٥) احمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص٨٣.

(٢٦) نادية محمود محمد مصطفى، اوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ٥٩-٦٠.

(٢٧) هيفاء عباس عبد، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي ١٩٧٣-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص٢٥.

(٢٨) **Vernier, op. Cit., pp. 236-238.**

(٢٩) بو قنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٣٥.

"يوجد بيننا وبين الشعب الفرنسي روابط لا يمكن لاحد ان يفسدها.. ولن اقول هذا ابداً عن الانكليز والامريكان الذين لم يعملوا الا على استعبادنا"(٣٠).

لقد جاء قرار اعادة العلاقات بين العراق وفرنسا بعد ان قرر مجلس الوزراء العراقي باجتماعه المنعقد في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٦٢ اعادة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، وكلف وزير الخارجية باجراء اتصالات اولية لاعادة العلاقات سواء كان ذلك على المستوى الدبلوماسي او الاقتصادي(٣١).

وفي التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٦٣ صدر بيان مشترك في بغداد وباريس يعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفارات بين العراق وفرنسا(٣٢). وجاء في البيان انه بعد زوال الاسباب التي ادت في حينه الى قطع العلاقات، وبالنظر لحصول الجزائر فعلاً على استقلالها والخطوات الفرنسية التي وقفتها تجاه هذا الاستقلال، فقد اتفق البلدان على اعادة علاقاتهما. ونظراً لكون الحكومة السويسرية تقوم برعاية مصالح الجمهوريتين كل في بلد الاخر، فقد مهدت السفارة السويسرية السبيل لعقد اللقاء بين البلدين. وتم عقد الاجتماع في بيروت بين سفير العراق في دمشق ناصر الحاني والسفير الفرنسي في بيروت للاتفاق على صيغة بيان اعادة العلاقات، كما اتفقا على استئناف العلاقات الاقتصادية والثقافية(٣٣).

وفي الثاني والعشرين من كانون الثاني اعلن مصدر مسؤول في وزارة التجارة ان الوزارة عممت على الدوائر التابعة لها بعودة العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق وفرنسا كما كانت قبل اعلان مقاطعتها اقتصادياً وسياسياً، وجاء ذلك في ضوء قرار مجلس الوزراء المتخذ بشأن عودة العلاقات الطبيعية مع فرنسا، كما اعلن عن السماح بفتح وكالات عراقية للشركات الفرنسية، تلك الوكالات التي كانت جمدت عند اعلان مقاطعة فرنسا(٣٤).

فضلاً عن ذلك فقد اعادت الخطوط الجوية العراقية علاقاتها مع نظيرتها الفرنسية، واعلن ناصر الجنابي المدير العام لمصلحة الخطوط الجوية العراقية ان الخط المباشر بين بغداد وباريس سيعاد افتتاحه اعتباراً من الاول من ايار ١٩٦٣(٣٥).

---

(٣٠) جريدة الاخبار، ٩ كانون الاول ١٩٦٢؛ بول بالطا وكولدين ريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة كامل فاعور ونخله فريفر، دار القدس، بيروت، د.ت، ص١١٠.

(٣١) Le Monde, 13 december 1962.

(٣٢) Al-Jboori, op. Cit., Tome 2, p.353.

(٣٣) جريدة الزمان، العدد ٧٦٣٥، ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٣؛ جريدة صوت الاحرار، ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٣.

(٣٤) جريدة الزمان، العدد ٧٦٣٧، ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٣؛ جريدة البلاد، العدد ٦٥٦٩، ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٣.

(٣٥) جريدة الزمان، العدد ٧٦٣٧، ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٣؛ جريدة صوت الاحرار، ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٣.

وفي الشهر التالي لقرار اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، حصل حدث كبير في العراق تمثل في انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣، الذي اسقط حكم عبد الكريم قاسم، وقد استعرض مجلس الوزراء الفرنسي الاحداث في العراق، وجاء في بيان لوزير الاعلام الفرنسي بان الحالة اصبحت اكثر صعوبة لفرنسا، لعدم وجود علاقات دبلوماسية مع العراق، وان هناك محادثات لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهذه المحادثات يمكن ان تبدأ مرة اخرى اذا ما شكل النظام العراقي الجديد حكومة جديدة(٣٦).

وبعد ايام اذيع بيان بأن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ستعود بسرعة، وفي العشرين من شباط كان احد مستشاري وزارة الخارجية الفرنسية جاهزاً لمغادرة باريس في سبيل تهيأة بدء قيام القائم بالاعمال الفرنسي بمهامه في بغداد(٣٧). وبالفعل ارسلت فرنسا بول لي جوربيريك الى بغداد لتسلم اعماله اول قائم بالاعمال لحكومة فرنسا في العراق(٣٨).

اظهرت الحكومتان الفرنسية والعراقية بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين رغبتهما المشتركة وعزمهما على توسيع نطاق تعاونهما في كافة المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، فالعراق بلد نام يسعى لتحقيق تنمية اقتصادية تساهم برفع مستوى حياة سكانه، وفرنسا بلد صناعي منتج لصناعات تبحث عن اماكن لتصريفها، وكما ان هناك مجالاً واسعاً للاستثمار ولصالح الطرفين ولمصلحتهما. وفي هذا الاطار جاءت زيارة وفد برلماني فرنسي في العاشر من ايلول ١٩٦٣ برئاسة بيتانكور نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية، وهو احد الزعماء الديغوليين والمسؤول عن العلاقات الاقتصادية الخارجية في الجمعية الوطنية، وقد استقبل من قبل وزير الخارجية طالب شبيب، واجرى الوفد الفرنسي اتصالات ومباحثات رسمية مع وزراء الاقتصاد والمالية والصناعة والنفط العراقيين، كما اجرى الوفد مقابلات مع رئيس الجمهورية العراقية ورئيس الوزراء في الثاني عشر من ايلول ١٩٦٣(٣٩). فضلاً عن ذلك فقد التقى الوفد مع رئيس جامعة بغداد، وزار ايضاً منشآت النفط في البصرة، ومدن الحلة والنجف وكربلاء(٤٠).

وقد اعلن رئيس الوفد الفرنسي ان عودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وفرنسا فتحت المجال لامكانية تعاون مخلص بين البلدين، واضاف بان لجنة الشؤون الخارجية

---

(٣٦)Declaration dem peyreffitte, Minster de la information a Lissuedu co'nseil de Sministres, Repporte par Le Monde. 14 fevrler 1963.

(٣٧)Al-jboori, op. Cit., Tome 2, P.356.

(٣٨) جريدة الايام، العدد ٢٥٣، ٢٠ شباط ١٩٦٣.

(٣٩) جريدة الجماهير، العدد ٢٠٢، ١٣ ايلول ١٩٦٣.

(٤٠) جريدة البلد، العدد ٢٩، ١٦ ايلول ١٩٦٣.

تتابع باهتمام خاص المشاكل التي تهم الشرق الاوسط، وان فرنسا مهتمة بسيادة السلام في المنطقة(٤١).

وقبل سفر الوفد الى فرنسا صرح رئيس الوفد لوكالة الانباء العراقية ان هذه الزيارة كانت تأكيد لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وذكر ان أسس التعاون بين البلدين متوفرة، وانه بحث مع المسؤولين العراقيين ما يتعلق بالتعاون في الميدانين الاقتصادي والثقافي، ومن ذلك مساهمة المؤسسات الفرنسية في المشاريع العراقية وتزويد العراق بالخبراء الفنيين وتبادل البعثات الطلابية وتقديم المنح الدراسية وانشاء معهد ثقافي فرنسي في بغداد، واعلن ان الشهور المقبلة سوف تشهد بوادر تحقيق هذا التعاون(٤٢).

عاد الوفد الى فرنسا بانطباعات جيدة عن الامكانيات المتوفرة في العراق والتي تحتم مبادرة فرنسا لتطوير علاقاتها مع العراق، ولاسيما في حقول النفط والصناعة والتكنولوجيا وكذلك العلاقات الثقافية(٤٣).

وانتهت الزيارة بملاحظة متفائلة جداً حول تطور التعاون المتبادل بين الطرفين، فذكرت صحيفة (The Iraq Times) بان الجانب العراقي اقترح على رئيس الوفد الفرنسي عدة مقترحات منها تقديم مساعدات مالية صناعية وزراعية لخطط التنمية العراقية وبدون شروط(٤٤). وعلى هامش هذه الزيارة ايضاً رأى القائم بالاعمال الفرنسي في بغداد ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وذكر انه بانتظار وصول ممثلين عن الصناعة والتجارة الفرنسية لدراسة حالة تصدير المنتجات الصناعية الفرنسية الى العراق، مثل المواد الزراعية والسيارات ومعدات النسيج واجهزة التلفزيون والراديو(٤٥).

كما زار العراق في ايلول ١٩٦٣ اول وفد سياحي فرنسي، وبعد ان امضى اسبوعاً كاملاً في العراق بغية استطلاع افاق التعاون السياحي، غادر بغداد في الرابع عشر من ايلول ١٩٦٣(٤٦).

وفي التاسع من تشرين الثاني ١٩٦٣ قدم سفير فرنسا الجديد في بغداد جاك دومارسيه أوراق اعتماده الى الرئيس عبد السلام محمد عارف بحضور وزير الخارجية طالب حسين الشبيب، ونقل السفير خلال المقابلة تحيات الرئيس الفرنسي شارل ديغول

---

(٤١) Le Monde, 4 September 1963.

(٤٢) جريدة البلد، العدد ٢٩، ١٦ ايلول ١٩٦٣.

(٤٣) سلمان مصطاف القيسي، المصدر السابق، ص١٥٤.

(٤٤) The Iraq Times, 15 September 1963.

(٤٥) Le Monde, 11 September 1963.

(٤٦) جريدة البلد، العدد ٢٨، ١٤ ايلول ١٩٦٣.

الى الرئيس العراقي، وامله في تدعيم العلاقات الثنائية[٤٧]. وكان الرئيس العراقي عبد السلام عارف يعلن انه متأثر بديغول كونه احدى الشخصيات المعاصرة البارزة[٤٨].

وكانت هناك دلائل على زيادة حجم التبادل التجاري بين العراق وفرنسا نهاية العام ١٩٦٣، اذ بلغت قيمة الصادرات الفرنسية الى العراق مليون دينار عراقي، وضمت انابيب الصلب والاجهزة الكهربائية والسيارات والاطارات والمنسوجات، كما طلبت الحكومة العراقية من الشركات الفرنسية تقديم عطاءات لمشروعات التنمية في العراق[٤٩]. فقدمت الشركات الفرنسية عروضاً لتنفيذ عدة مشاريع في العراق، منها مشروع نقل الغاز الطبيعي من كركوك الى بغداد، وكذلك معمل غاز التاجي الذي نفذته شركة فرنسية في العام ١٩٦٣[٥٠].

وفي التاسع من اذار ١٩٦٤ تم تعيين حكمت سامي سليمان[٥١] سفيراً للعراق في باريس[٥٢].

وشهد عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ تعاوناً ثقافياً كبيراً بين العراق وفرنسا، ففي الخامس عشر من ايار ١٩٦٤ صدر في باريس بيان من اكاديمية مخطوطات علم الادب، من قبل اندريه بارو مدير البعثة الاثارية في ماري، اعلن فيه: عن اكتشاف قصر اثري يعود الى الحقبة السرجونية[٥٣]. وامام هذه النجاحات الاثارية الفرنسية سمح لتلك البعثة بمعاودة التنقيب في المناطق الاثرية القديمة بالقرب من لارسا[٥٤]. وترأس البعثة الفرنسية اندريه بارو وضمت نخبة من العلماء الفرنسيين المتخصصين في علم الاثار العراقية، ومتخصص بالكتابة المسمارية القديمة[٥٥]. كما زارت بعثة فرنسية اخرى تضم مجموعة من الاساتذة الفرنسيين بابل وقصر الاخيضر في كربلاء[٥٦]. واعقبتها بعثة فرنسية جديدة

---

(٤٧) جريدة البلد، العدد ٦١، ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٣.

(٤٨) احمد فوزي، عبد السلام محمد عارف سيرته محاكمته مصرعه، بغداد، ١٩٨٩، ص٨٤.

(٤٩) جريدة الجمهورية، العدد ٣٩، ٨ كانون الثاني ١٩٦٤.

(٥٠) سلمان مصطاف القيسي، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٥١) حكمت سامي سليمان: من مواليد بغداد ١٩١٢، ويحمل شهادة الباكالوريوس في العلوم السياسية. تنظر: راقية رؤوف الجلبي، سفراء العراق خلال سبعة عقود ١٩٣٤-١٩٩٤ دراسة توثيقية وتحليلية ومقارنة لخلفيات السفراء ومعدلات بقائهم في الخدمة الدبلوماسية في العهدين الملكي والجمهوري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٢٦٩.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) صادق ياسين الحلو، العلاقات العراقية الفرنسية في الفترة العارفية ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣-١٩٦٨، مجلة الاستاذ، العدد السابع، كانون الثاني ١٩٩٦، ص٧٩.

(٥٤) جريدة الجمهورية، العدد ١٤٥، ١١ ايار ١٩٦٤؛ صادق ياسين الحلو، المصدر السابق، ص٧٩.

(٥٥) جردة الجمهورية، العدد١٨٧، ٢ تموز ١٩٦٤.

(٥٦) جريدة الجمهورية، العدد٢٤٠، ٢٧ اب ١٩٦٤.

برئاسة المسيو لاكو، وتتألف من اساتذة الجامعات الفرنسية، وتضم (٥٥) شخصاً للاطلاع على المواقع التاريخية والاثرية في العراق في تشرين الثاني ١٩٦٥[٥٧].

فضلاً عن الجانب الاثاري، فان المحور الثاني المهم الذي ميز العلاقات الثقافية العراقية الفرنسية كان افتتاح المركز الثقافي الفرنسي في بغداد في السابع من كانون الثاني ١٩٦٥، وجاء في تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية نشرته صحيفة اللوموند الفرنسية بان هذا المركز خصص لتدريس اللغة والادب الفرنسيين، وفتح بحضور ثلثمائة طالب، قسموا الى ثلاثة مجموعات دراسية، ويدير المركز خمسة اساتذة، ويحتوي على مكتبة مهمة فيها الكثير من المصادر والكتب الفرنسية[٥٨].

وتتبع اهمية افتتاح المركز الثقافي الفرنسي في العراق من رغبة الحكومة الفرنسية وسيعها من اجل اعادة التعاون الثقافي ليفيد منه الجميع، وهذا الافتتاح يستجيب لرغبة الشعب العراقي في تعميق واغناء ثقافته الفرنسية[٥٩].

ولم تقتصر العلاقات العراقية الفرنسية على الجانبين السياسي والثقافي وانما حصل تطور اخر في المجال العسكري، اذ تغير الموقف الفرنسي المتعلق بالموافقة على بيع الدول العربية الاسلحة نفسها التي زودت بها اسرائيل، فكان ذلك بداية عهد اتسم بسعة التبادل والزيارات والتفاهم، وقد فتح ذلك الامر باباً لفرنسا في الشرق الاوسط، اذا اصبحت بالنسبة للعراق المورد التجاري (الثالث عشر)، بعد ان كانت تحتل المرتبة (الثالثة والعشرون) في تسلسل الموردين التجاريين للعراق[٦٠].

وقد قامت بعثة اقتصادية فرنسية بزيارة العراق في المدة من ٢-٥ نيسان ١٩٦٥ من اجل الكشف عن امكانية تعاون تكنولوجي بين البلدين في اطار الخطة الخمسية الجديدة للعراق، واعقبت هذه الزيارة، زيارة اخرى لرئيس قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الفرنسية الى بغداد للمدة من ٥-٨ نيسان ١٩٦٥[٦١]. فضلاً عن ذلك فقد زارت العراق ايضاً بعثة اقتصادية فرنسية في اطار استقصاء امكانيات تنمية التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين في تشرين الثاني ١٩٦٥[٦٢].

وفي العام التالي تعاقبت زيارات عدد من المسؤولين العراقيين الى باريس بهدف تطوير العلاقات بين البلدين، ففي الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٦ وصل وزير الثقافة والارشاد محمد ناصر الى باريس بدعوة من الحكومة الفرنسية، وافتتح هناك معرضاً للاثار العراقية في متحف اللوفر، ثم سلم رسالة الى الرئيس الفرنسي الجنرال

---

(٥٧) جريدة البلد، العدد ٤٥١، ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٥.

(٥٨) **Le Monde, 1 Janvier 1965.**

(٥٩) صادق ياسين الحلو، المصدر السابق، ص٧٩.

(٦٠) هيفاء عباس عبد، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٦١) **Baghdad News, 18 April 1965.**

(٦٢) جريدة البلد، العدد ٤٦٠، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥.

شارل ديغول تتضمن دعوة من الرئيس عبد السلام محمد عارف لزيارة العراق، وتسلم الرسالة وزير الخارجية الفرنسي كوف دي مورفيل، كما درس مع الجانب الفرنسي امكانية توقيع اتفاقية للتبادل الثقافي بين البلدين(٦٣).

وفي العشرين من ايار ١٩٦٦ وقعت اتفاقية بين العراق وفرنسا حول الملاحة الجوية بين البلدين، ونصت على امكانية قيام شركتي طيران البلدين بفتح خط جوي لربط العاصمتين(٦٤).

فضلاً عن ذلك فقد قام وزير خارجية العراق عدنان الباجه جي في الثاني من تموز ١٩٦٦ بزيارة فرنسا، ليجري لقاءات مع مسؤولين فرنسيين على مستوى عال، وقد استقبله الجنرال ديغول في الاليزيه، وسلمه رسالة من الفريق عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية، وفيها تجديد الدعوة لزيارة العراق والتي قدمت له سابقاً من الرئيس السابق عبد السلام عارف. وصرح الباجه جي بان "حكومته تهنيء بالعلاقات الحالية الممتازة بين العراق وفرنسا، ويتمنى انشاء علاقة تعاون واسعة بين البلدين، وفي الحقيقة نحن قدرنا على اعلى المستويات الجهود المبذولة من قبل فرنسا لمساعدة الدول النامية وتعاونها معها دون التدخل في شؤونها الداخلية"(٦٥). وتدارس وزير الخارجية العراقي مع نظيره الفرنسي كوف دي مورفيل بالتفصيل المشاكل التي تعترض التعاون بين البلدين، وكان من اهم الاحداث التي اشرت تطور التعاون العراقي الفرنسي قرب توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين. وقد تناولت الصحافة الفرنسية المفاوضات حول الاتفاقية التجارية، حيث ذكرت صحيفة (Les Echos): "لاول مرة ستوقع اتفاقيات اقتصادية وتجارية بين العراق وفرنسا، وتتناول التعاون التقني والصناعي، خصوصاً ما يتعلق بالطاقة الذرية، وتمويل فرنسا لعدد من خطط شراء المعدات الصناعية وارسال تقنيين فرنسيين الى العراق"(٦٦).

وعندما حدثت حرب حزيران بين العرب واسرائيل في العام ١٩٦٧، قرر العراق ايقاف ضخ النفط، واستدعى المدير العام للدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية سفراء كل من فرنسا وبريطانيا وهولندا والقائم باعمال الولايات المتحدة الامريكية وابلغهم بهذا القرار(٦٧).

وكانت فرنسا قد اعلنت موقفها منذ الثاني من حزيران ١٩٦٧، عندما قرر مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة الرئيس ديغول ان فرنسا ستقف ضد من يبدأ العدوان، وكان هذا

---

(٦٣) صادق ياسين الحلو، المصدر السابق، ص٨٠.

(٦٤) المصدر نفسه، ص٨٠.

(٦٥)**Le Monde, 14 Jullet 196;**

بول بالطا وكلودين ريللو، المصدر السابق، ص١٧٥.

(٦٦)**Les Echos, 14 Septembre 1966, cit par Al-Jboori, op. Cit, Tome2, P.364.**

(٦٧) جريدة البلد، العدد٩١٧، ٧ حزيران ١٩٦٧.

التحذير موجه بالاساس الى اسرائيل، كونها تعتمد اساساً على السلاح الفرنسي(٦٨)، لاسيما وان سلاح الجو الاسرائيلي يتكون من طائرات الميستير والميراج الفرنسية، وان الدبابات الاسرائيلية الحديثة (A. M. X.) فرنسية الصنع. وقبل العدوان بايام، وفي التاسع والعشرين من ايار نقلت ثلاث طائرات اسرائيلية معدات حربية من شركة داسو للطيران في بوردو الى اسرائيل(٦٩).

وعلى الرغم من زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي ابا ابيان الى باريس قبيل العدوان، الا انه لم يلق أي نجاح، واخبره المسؤولون الفرنسيون ان ليس في وسع الاسرائيليين الاعتماد على تأييد فرنسا في أي عدوان يقومون به على العرب، وانهم ان اطلقوا الطلقة الاولى فلن يحظوا بعطف فرنسا(٧٠).

وبعد بدء العدوان في الخامس من حزيران ١٩٦٧ اعلنت فرنسا حظراً على تصدير السلاح الفرنسي الى اسرائيل، وقد اكد الناطق باسم وزارتي الدفاع والخارجية الفرنسيين ان الحظر الفرنسي دخل حيز التنفيذ(٧١). وقد اعرب وزير الدفاع الاسرائيلي في مقابلة مع صحيفة "باري ماتش" الفرنسية عن قلقه من استمرار الحظر الفرنسي على شحن الاسلحة، وقال انه يتألم من الطريقة التي اعلنت فيها فرنسا موقفها من دولته(٧٢).

وفي الحادي والعشرين من حزيران ١٩٦٧ اعلن الرئيس الفرنسي شارل ديغول ان الحكومة الفرنسية تدين اسرائيل لانها بدأت العدوان ضد الدول العربية، وقال وهو يتحدث في مجلس الوزراء الفرنسي ان فرنسا لا تسلم باية توسعات اقليمية تأتي عن طريق الاعمال العسكرية العدوانية في المشرق العربي. ويعد هذا الاعلان اول بيان رسمي فرنسي يدمغ اسرائيل بالعدوان، اذ كانت فرنسا حتى ذلك التاريخ تتجنب القاء اللوم على أي من الجانبين في ازمة الشرق الاوسط(٧٣).

وعادت فرنسا تأكيد موقفها من خلال العديد من المواقف، ومنها البيان الفرنسي السوفيتي المشترك الذي صدر على اثر زيارة رئيس الوزراء الفرنسي جورج بومبيدو الى موسكو، والذي اكد على ان البلدان مصممان على عدم الاعتراف باحتلال القوات الاسرائيلية للاراضي العربية، وانهما يأسفان لاخفاق الجمعية العامة للامم المتحدة في

---

(٦٨) صلاح العقاد، تطور النزاع العربي الاسرائيلي ١٩٥٦-١٩٦٧، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٤٠؛ محمد نصر الدين مهنا، مشكلة فلسطين والصراع الدولي ١٩٤٥-١٩٦٧، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٣١.

(٦٩) صلاح سعد الله، العدوان الاسرائيلي حزيران ١٩٦٧، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٩، ص ص ٥٧-٥٨.

(٧٠) خيري حماد، ابعاد معركة مع اسرائيل والاستعمار، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص٣٧.

(٧١) جريدة البلد، العدد٩٢٩، ٢٢ حزيران١٩٦٧.

(٧٢) نقلا عن جريدة البلد، العدد ٩٤٣، ١٢ تموز ١٩٦٧.

(٧٣) جريد البلد، العدد٩٢٩، ٢٢ حزيران ١٩٦٧؛ ينظر كذلك: صلاح سعد الله، المصدر السابق، ص٦٨.

تبني قرار يدعو القوات الاسرائيلية الى الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة[٧٤]. وكذلك البيان المشترك الفرنسي التركي الذي صدر على اثر زيارة الرئيس التركي جودت صوناي الى باريس ولقائه بالرئيس الفرنسي ديغول، والذي جاء فيه ان الحكومتان الفرنسية والتركية لا يمكن ان تقبلا احتلال اسرائيل للاراضي العربية[٧٥].

وعندما استقبل الرئيس الفرنسي شارل ديغول سفير العراق الجديد في فرنسا نلثر العمري[٧٦] ليقدم له اوراق اعتماده في الثامن من تموز ١٩٦٧، اعلن الرئيس الفرنسي ان فرنسا تشعر بميل كبير وبصداقة عملية وطبيعية للشعوب العربية، وقال انه يأمل في ان تكون فرنسا قد اتخذت موقفاً عادلاً ومنطقياً تجاه الازمة الراهنة في الشرق الاوسط ووعد بأن تلتزم بلاده بهذا الموقف في المستقبل[٧٧].

كما هدد الرئيس ديغول المصانع الحربية الفرنسية بأشد العقوبات في حالة مساعدتها اسرائيل وانتهاك الحظر المفروض عليه، واكد انصار الرئيس ديغول استمرار تأييده للعرب في قضيتهم حتى لو كلفه ذلك مجابهة الغرب بأسره[٧٨]. كذلك فقد وقفت فرنسا بوجه طموحات اسرائيل في الانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة، فبعد ان اوصت الهيئة الاستشارية العليا للسوق في الثاني من حزيران ١٩٦٧ بقبول مشاركة اسرائيل في السوق، جاءت حرب حزيران ١٩٦٧ لتحول دون تنفيذ هذه التوصية، ذلك ان المشروع عندما عرض للتصويت استعملت فرنسا حق الرفض (الفيتو)[٧٩].

ان قيادة شارل ديغول لفرنسا واتخاذها موقفاً ايجابياً ضد العدوان الاسرائيلي علم ١٩٦٧، دفع بالتعاون العربي الفرنسي، والعراقي الفرنسي على وجه الخصوص خطوات كبيرة الى الامام[٨٠]. فالجنرال ديغول اصبح بعد حرب ١٩٦٧ اكثر تفهماً لطبيعة الصراع العربي الاسرائيلي، وكان يطمع قبل كل شيء الى وضع فرنسا في مكانها الحقيقي على خارطة العالم السياسية ما بعد يالطا، والى انتهاج سياسة فرنسية مستقلة تجاه الصراع الدائر بين الشرق والغرب، هذه السياسة تجلت في اكثر من موقع، وعلى اكثر من

---

(٧٤) جريدة البلد، العدد ٩٤٠، ٩ تموز ١٩٦٧.

(٧٥) جريدة البلد، العدد ٩٣٤، ٢ تموز ١٩٦٧.

(٧٦) ناثر العمري: من مواليد الموصل في العام ١٩١٧، ويحمل شهادة البكالوريوس في التجارة. تنظر: راقية رؤوف الجلبي، المصدر السابق، ص٢٦٩.

(٧٧) جريدة البلد، العدد ٩٤٠، ٩ تموز ١٩٦٧.

(٧٨) جريدة البلد، العدد ٩٤٣، ١٢ تموز ١٩٦٧.

(٧٩) عزيز عبد المهدي الردام، المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٥٧.

(٨٠) رحيم كريم عطا، العلاقات العرقية الفرنسية الخط الفاصل بين المرتكزات الاستراتيجية والمتغيرات السياسية، مجلة شؤون سياسية، العدد (٦-٧) السنة الثانية، ١٩٩٦، ص٧.

مستوى، اقليمياً كان ام دولياً[٨١]. لذلك كان الموقف الذي اتخذه ديغول من العدوان الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧، عندما ادان المعتدي، وكان ذلك افضل ما استهلت به فرنسا صفحة الصداقة مع العرب[٨٢].

ان سياسة ديغول هذه اثارت تياراً كبيراً من التعاطف في العراق، لان قرار فرنسا بادانة اسرائيل، ومن ثم حظر تصدير الاسلحة اليها يمثل تياراً عميقاً في نهج فرنسا ازاء الدول العربية، واصبح ديغول بطلاً في نظر الكثيرين، وتوجيهه النقد اللاذع للسياسة الامريكية، فضلاً عن تاريخه النضالي ابان الحرب العالمية الثانية مثار اعجاب العراقيين، وقد تغيرت وجهة نظر الاوساط الرسمية والشعبية العراقية تجاه شخصية ديغول ابتداءاً من استقلال الجزائر، لذلك فعند اعلان ديغول اعادة ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، حظي الاعلان باهتمام العراقيين[٨٣].

وهكذا نشطت الشركات والمؤسسات الفرنسية لتستغل نتائج سياسة ديغول تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، وفعلاً بدأت المصالح الفرنسية باقتطاف ثمار هذا الموقف، فباشرت بتوسيع حصتها في الاسواق العربية على حساب منافسيها البريطانيين والامريكان والالمان الغربيين وغيرهم[٨٤]. حتى ان معلق جريدة البترول والغاز الفرنسية كتب في اب ١٩٦٧: "لقد قرر ديغول الان ان فرنسا تستطيع ان تغامر وحيدة في مشاكل البترول، وانها لم تعد بحاجة الى الحذر وهي في طريقها لخلع الاظافر الانجلوسكسونية"[٨٥].

وقد تعرضت فرنسا والرئيس ديغول الى الكثير من الهجمات الاسرائيلية من جراء موقفه هذا، فقد صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي ليفي اشكول في الجلسة (٢٠٩) للكنيست الاسرائيلي في الثلاثين من تشرين الاول ١٩٦٧ بانه يشعر بالاسف من موقف حكومة فرنسا، التي اشار انها "غيرت سياستها نحونا فجأة"[٨٦]. وطالب عضو الكنيست موشيه اونا بالاتجاه نحو قوى اخرى غير فرنسا[٨٧]. في حين اتهم زئيف تسور في الجلسة

---

(٨١) ناظم عبد الواحد الجاسور، السياسة الفلسطينية لفرنسا: من ديغول الى شيراك الارث السياسي المشترك، مجلة دراسات عربية، العدد ١-٢ تشرين الثاني-كانون الاول ١٩٩٧، ص .

(٨٢) احمد صدقي الدجاني، الحوار العربي الاوروبي وجهة نظر عربية ووثائق، د.م، ١٩٧٦، ص ص٣٩-٤٠.

(٨٣) جريدة البلد، العدد٤٤٨، ٩ تشرين الثاني ١٩٦٥.

(٨٤) حربي محمد، الستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، بغداد، ١٩٧٤، ص٨٤.

(٨٥) نقلاً عن: حامد عبد الله ربيع، البترول العربي واستراتيجية تحرير الارض العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص٣٠٦.

(٨٦) محاضر الكنيست، نصوص مختارة من محاضر الكنيست السادس ٩٦٧/١١/٣٠- ١٩٦٨/١١/١٥ الدورة الثالثة، مترجمة عن العبرية، سلسلة محاضر الكنيست رقم ٢، القاهرة، ١٩٧٧، ص٦.

(٨٧) المصدر نفسه، ص٢١.

(٢٢٥) في الخامس منه كانون الاول ١٩٦٧ ديغول قائلاً: "في الايام الاخيرة ظهر ديغول الذي ادهشنا ظهوره جميعاً وقد فاحت من رائحة النفط، وبرق فيه لمعان الذهب"[٨٨].

بينما وصف عضو الكنيست جدعون هاوزنر في الجلسة نفسها موقف ديغول بأنه "ضربة سياسية"، وبان التغير في موقف فرنسا هو "نتيجة مصالحها في العالم العربي"[٨٩]. وعندما ذكر مندوب فرنسا في الامم المتحدة ارمين بارار ان "حكومة فرنسا تعتقد دائماً ان عمليات الارهاب كأنها نابعة من اعمال الاحتلال" وبعدها ذكر "نحن نتفهم وضع العرب اذ اننا ايضاً كنا تحت احتلال اجنبي" تعرض الى هجوم عنيف في اجتماع الكنيست في الجلسة (٢٧١) في الخامس والعشرين من اذار ١٩٦٨، اذ قال شيمون بيريز "صحيح انه ادلى باقواله بالفرنسية، ولكنه من المشكوك فيه ما اذا كان هو صوت فرنسا في الواقع"[٩٠].

وفي السادس والعشرين من حزيران ١٩٦٧ امرت الحكومة العراقية باعادة افتتاح الانابيب العراقية لشركة النفط الفرنسية في الوقت الذي اوقفت صادراتها النفطية الى الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الاتحادية[٩١]. وتم ارسال الكثير من الشحنات النفطية الى فرنسا، حتى وصلت الى ارقام قياسية من حيث الكميات المصدرة[٩٢].

وقعت بين العراق وفرنسا اتفاقية للنقل الجوي في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٧ في باريس، فضلاً عن اتفاقية للتعاون الثقافي والفني بين الدولتين في الثلاثين من حزيران ١٩٦٧، وقد وقعت هاتين الاتفاقيتين على اثر زيارة وزير التخطيط العراقي محمد يعقوب السعيدي الى باريس بدعوة من الحكومة الفرنسية[٩٣].

وعلى اثر موافقة مجلس الوزراء على اجراء مفاوضات مع فرنسا تهدف الى عقد اتفاق للتعاون الاقتصادي بين فرنسا والعراق، وتأليف وفد عراقي مفاوض برئاسة وزير التخطيط وممثلين عن وزارات الخارجية والتخطيط والصناعة والاصلاح الزراعي والاقتصاد والمالية والمواصلات، فقد كتب وزير الاقتصاد اديب الجادر الى مجلس الوزراء يشير الى وجود امكانيات واسعة لتطوير وزيادة التعاون بين الجمهورية العراقية والجمهورية الفرنسية في حقول كثيرة ومنها المجال الثقافي اذ يمكن الافادة من الخبرات الفرنسية والمنح الدراسية في حقول التعليم بكافة فروعه وبمختلف المستويات، والتعاون في انشاء المعاهد العلمية الفنية في العراق، كما يمكن الافادة من الخبرات الفنية الفرنسية

---

(٨٨) المصدر نفسه، ص١٥١.
(٨٩) المصدر نفسه، ص ص١٥٣-١٥٤.
(٩٠) المصدر نفسه، ص٣٨٩.
(٩١) بول بالطا وكلودين ريللو، المصدر السابق، ص١٧٦.
(٩٢) ينظر: جريدة البلد، الاعداد ٩٦٥، ٩٦٨، ٩٩٠، ١٧ اب، ١٠ اب، ١١ ايلول ١٩٦٧.
(٩٣) حول نص الاتفاقية ينظر: حسن الراوي، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الاجنبية والمنظمات الدولية، ج١١، ص ص ٧٣-٧٩.

في مجالات الزراعة والبحوث الزراعية. وفي مجال الخدمات الصحية ذكر انه يمكن الافادة من الخبرة الفرنسية في انشاء وحدات طبية متنقلة للكشف الطبي العام واجراء الدراسات والبحوث على الدم وفحص القلب والصدر وانشاء وحدات طبية متكاملة، وبين انه يمكن اقامة تعاون واسع بين المؤسسات الفرنسية المتخصصة بالنفط وبين شركة النفط الوطنية العراقية، وذكر انه يمكن للعراق التعاون مع فرنسا في مجال الذرة وابحاثها والافادة من الزمالات التي تمنحها فرنسا في هذا المجال، كذلك يمكن الافادة من الخبرة الفنية الفرنسية في المجالات الصناعية من خلال الزمالات والمنح التدريبية التي تقدمها فرنسا للمتخصصين في مختلف فروع الصناعة في العراق، فضلاً عن امكانية تقديم قروض طويلة للاستثمار واخرى للتمويل التجاري[٩٤].

وقعت الاتفاقية التجارية بين العراق وفرنسا في الخامس والعشرين من ايلول ١٩٦٧، وربطت هذه الاتفاقية البلدين بروابط نوعية هدفها تطوير العلاقات التجارية بينهما على اساس المساواة والمصالح المتبادلة، واعطت لكل طرف ان يعامل الاخر بتفضيل اكثر، وفتحت الحكومة الفرنسية اعتماداً مالياً لمشتريات العراق من المعدات الفرنسية، وصلت قيمته الى (٢٢٥) مليون فرنك فرنسي، ومدته سنتان[٩٥].

وكانت هناك رغبة قوية لتعميق تلك العلاقات وخلق جو من الصداقة والتفاهم، وتلك الرغبة عبر عنها الجنرال ديغول في رسالة بعث بها الى الرئيس العراقي الفريق عبد الرحمن عارف، سلمها اليه السفير الفرنسي في بغداد، وجاء فيها: "ان رئيس الجمهورية الفرنسية يعبر عن رغبته الحميمة لرؤية اقامة علاقات واسعة بين العراق وفرنسا في كل المجالات، ومن اجل ان يعطي التعاون الفرنسي العراقي نتائج متبادلة لكلا البلدين"[٩٦]. كما عبر الجنرال ديغول عن رضاه على الاتفاقية التي وقعت بين العراق وفرنسا، وعدها قاعدة صلبة لتطوير التعاون بين البلدين، وتأكيداً للفائدة التي تقدمها فرنسا الى التطور الاقتصادي والاجتماعي للعراق والوطن العربي، وبخاصة في ظل الاوضاع الراهنة[٩٧].

واشرت صحيفة اللوموند الفرنسية ازدياد استيرادات العراق من فرنسا بين ١٩٦٤-١٩٦٦ من (٢٤) مليون فرنك ونصف المليون الى (٦٤) مليون ونصف المليون فرنك، ووصلت في العام ١٩٦٧ الى (١٠٠) مليون فرنك، وفي الوقت نفسه ارتفعت استيرادات فرنسا من العراق وخاصة النفط الى (٩٠٠) مليون فرنك[٩٨].

---

[٩٤] دار الكتب والوثائق، رقم الملف ٤١١/٣٢٢، منهاج مجلس الوزراء، كتاب وزارة الاقتصاد الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء المرقم س/٧١١ في ٢٠ تموز ١٩٦٧، وثيقة ٢٧، ص٩٠.

[٩٥] Le Monde, 27 September 1967.

[٩٦] Le Monde, 25 Oct. 1967.

[٩٧] Ibid.,

[٩٨] Le Monde, 20 September, 1967

وفي نطاق توسيع آفاق التعاون بين البلدين، افتتحت مصلحة البريد والبرق محطة برق لاسلكي مباشر بين بغداد وباريس في تموز من العام ١٩٦٧[٩٩]. وامتد التعاون الى المجال السياحي، اذ تقدمت احدى الشركات الفرنسية الكبيرة في كانون الثاني ١٩٦٨ بعرض للاسهام في تطوير الحركة السياحية في العراق من خلال بناء فندق سياحي عالمي كبير في بغداد سعة (٢٥٠) غرفة، كما تقدمت شركات فرنسية اخرى لتنفيذ مرافق سياحية اخرى[١٠٠].

وشمل سعي فرنسا والعراق لتطوير علاقاتهما المشتركة الجانب العسكري والتسليحي، ففي العام ١٩٦٤ تولدت فكرة لدى الحكومة العراقية لشراء طائرات ميراج الفرنسية لاضافتها الى سلاح الجو العراقي، الا ان هذه الفكرة لم تترجم حينها الى صيغة فعلية لشراء هذه الطائرات، بسبب معارضة بعض المسؤولين العراقيين، نظراً لكونها باهضة الثمن قياساً الى الطائرات الروسية[١٠١].

كما قامت بعثة عسكرية عراقية بزيارة الى فرنسا في كانون الاول ١٩٦٧، اعقبتها زيارة بعثة عسكرية فرنسية الى بغداد بدعوة من وزارة الدفاع العراقية في بداية كانون الثاني من العام ١٩٦٨، وقادت هذه البعثات الى مفاوضات لطلب السلاح الفرنسي، ولاسيما دبابات خفيفة للقتال[١٠٢].

تواصلت زيارات الوفود الاقتصادية الفرنسية للعراق، فوصلت بعثة اقتصادية فرنسية الى بغداد في بداية شباط ١٩٦٨، برئاسة سكرتير الدولة الاقدم للتجارة الخارجية وعضو الجمعية الوطنية الفرنسية، وقد استقبله الرئيس عبد الرحمن عارف، الذي اثنى خلال المقابلة على السياسة الحكيمة للجنرال ديغول وحكومته، واضاف "نحن نقترح توسيع علاقاتنا كافة مع فرنسا، فالمصالح المشتركة لبلدينا بنيت على التعاون المخلص والصداقة التامة"[١٠٣].

ورد رئيس الوفد الفرنسي على حديث الرئيس العراقي "بأننا جئنا لنتعرف على احتياجات العراق لكي نبني الخطط للمشاركة الفرنسية في كل عمليات تطوير البلاد"[١٠٤]. ويبدو ان فرنسا كانت تحاول الافادة من قرار مقاطعة العراق للبضائع البريطانية والامريكية بعد الحرب العربية الاسرائيلية في حزيران ١٩٦٧ لتزيد من صادراتها

---

(٩٩) د.ك.و، رقم الملف ٤١١/٣٢٢، منهاج مجلس الوزراء، كتاب وزارة المواصلات الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء المرقم م/٥٢٥ في ٢٧ تموز ١٩٦٧، و٢، ص٤.
(١٠٠) جريدة الثورة، العدد ٣١، ١٠ كانون الثاني، ١٩٦٨.
(١٠١) سلمان مصطاف القيسي، المصدر السابق، ص١٥٤.
(١٠٢) **Al-Jboori, op. Cit., Tome2, p.366.**
(١٠٣) **Ibid, p.367.**
(١٠٤) **Ibid.**

الصناعية الى العراق، وكان موقف فرنسا المستقل في حرب ١٩٦٧ سبباً في هذا الانفتاح العراقي عليها.

وقد اصبحت فرنسا في الحقبة التي اعقبت حرب حزيران ١٩٦٧ تحتل المرتبة الاولى بين دول السوق الاوروبية المشتركة التي يتعامل العراق معها تجارياً[١٠٥].

العلاقات النفطية العراقية الفرنسية:

كان النفط يشكل احد اهم مرتكزات التعاون بين الجانبين العراقي والفرنسي، وعلى الرغم من محاولة فصل المفاوضات المتعلقة بالجوانب النفطية عن الجوانب الاخرى، الا انه كثيراً ما كان يحصل تداخل بين النفط والقضايا الاقتصادية والدبلوماسية.

وبعد ايام على ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وبعد تردد الحكومة الفرنسية في موضوع الاعتراف بالحكومة العراقية، وربطها موضوع الاعتراف باعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين، كما اشرنا سابقاً، اعلن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي بان مشاركة فرنسا في شركة النفط العراقية تشكل احدى المسائل التي تقلقه[١٠٦]، وكان ذلك تعبير عن امتعاض العراق من عدم قيام الحكومة الفرنسية بخطوة دبلوماسية ايجابية تجاه النظام الجمهوري الجديد في العراق.

ظل العراق ولسنوات طويلة احد المصادر الرئيسة لتزويد فرنسا بالنفط ففي العام ١٩٥٨ استوردت فرنسا (٩) ملايين طن من النفط العراقي من مجموع استهلاكها الذي وصل الى (٢٤) مليون طن، واظهرت الصحف الفرنسية قلقها من التغيرات السياسية التي وقعت في العراق، لاسيما وان النفط العراقي مهم بالنسبة لاوروبا الغربية ولاسيما لفرنسا التي لها حصة تبلغ ٢٣,٥% من شركة نفط العراق[١٠٧].

ولطمأنة القلق الغربي، كان على القيادات العراقية طمأنة الشركات النفطية الغربية، فصرح ابراهيم كبة وزير الاقتصاد في حكومة عبد الكريم قاسم بان حكومته "لا تطلب الان زيادة في الانتاج النفطي، ولكن نحن نطالب اولاً باحترام المعاهدات القائمة، وبموجبها يجب استغلال الانتاجية الكاملة للآبار النفطية"[١٠٨]. وبقيت فرنسا على الرغم من وجود خلاف بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق من اهم مستوردي النفط العراقي، اذ بلغ استيرادها منه في العام ١٩٦٢ بحدود (١٠) ملايين طن، وكان ذلك يمثل ثلث استهلاكها من المنتجات النفطية[١٠٩].

---

[١٠٥] سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء، النجف، ١٩٧٧، ص٣٢٣.

[١٠٦] Le Monde, 27 Mears 1959.

[١٠٧] Al-jboori, op. Cit., Tome 2, p.403.

[١٠٨] صادق ياسين الحلو، المصدر السابق، ص٨٣.

[١٠٩] المصدر نفسه.

وبعد قيام انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ طمأن وزير الدولة العراقي حازم جواد في مؤتمر صحفي عقده في الخامس عشر من شباط الحكومات الغربية على مصالحها الحيوية في العراق، والتي كانت تخشى من تأميم شركات النفط من قبل الحكومة العراقية الجديدة[١١٠]. وكانت شركة النفط الفرنسية تؤدي دور الوسيط في النزاعات المستمرة التي دارت بين الحكومة العراقية والشركات النفطية الانكلوسكسونية، لذلك قال وزير النفط العراقي عبد العزيز الوتاري لجان دورك دانر مدير الشرق الاوسط في شركة النفط الفرنسية في العام ١٩٦٣ "ان المطالب النفطية لبلادي هي من حقوقنا، اننا اشبه بديغول عندما كان في لندن ايام الحرب"[١١١].

سجل العام ١٩٦٤ انطلاقة كبيرة في ميدان التعاون الفرنسي العراقي في المجال النفطي، الذي يعد المرتكز الاساسي في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي هذا الاطار رغب العراق في التعاون مع فرنسا في مجال تصفية البترول الخام، فعرض وزير النفط عبد العزيز الوتاري في الثاني من حزيران ١٩٦٤ على الشركة الفرنسية البترولية الكيمياوية دراسة مجمع النفط في الزعفرانية في اطراف بغداد، والذي يضم مخزن نفطي ومحطات اوتوماتيكية لضخ النفط، واقامة منشآت (مراسي) على دجلة، وخمسة انابيب للربط مع مصفى الدورة، واقامة محطة استقبال وضخ ومساكن ومشاغل، وكلفت تلك الشركة الفرنسية باعداد الدراسات وعمليات البناء لتشغيل وتدريب الاشخاص العراقيين[١١٢].

كما شهد هذا العام مفاوضات بين وفد يمثل الشركات الاجنبية العاملة في حقل النفط ومسؤولين عراقيين نفطيين، وكانت فرنسا ممثلة في احدى شركاتها النفطية الكبرى، حيث كان الوفد الفرنسي برئاسة دانييه بول رئيس شركة النفط الفرنسية في العراق، واستمرت هذه المفاوضات لمدة ثلاثة عشر شهراً، وتوصل الطرفان الى اتفاقية عرضت في حينها على المجلس الوطني لقيادة الثورة (الذي كان يضم عدد من الوزراء العسكريين)، الا ان هذه الاتفاقية رفضت لانها لم تحقق للعراق مكسباً جديداً، بل هي استمرار للسيطرة غير العادلة للشركات الاجنبية على مدخولات النفط العراقي، حيث اقرت هذه الشركات نسبة ٥١% من واردات النفط للحكومة العراقية و٤٩% لصالح الشركات، لذلك رفضت هذه الاتفاقية التي كان واضحاً فيها التفاف الشركات الاجنبية على القانون رقم (٨٠)، كما سعت الشركة الفرنسية في العراق الى زيادة نشاطها في التنقيب عن النفط في الاراضي العراقية، الا ان هذا الطلب رفض من قبل الحكومة العراقية[١١٣].

---

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) جريدة القادسية، العدد ٢٤٠١، ٢٤ ايار ١٩٩٣.

(١١٢) صادق ياسين الحلو، المصدر السابق، ص ص ٨٣-٨٤.

(١١٣) سلمان مصطاف القيسي، المصدر السابق، ص ص ١٥٤-١٥٥.

وعقدت الحكومة العراقية عقداً مع شركة سبي (S. P. I. E.) الفرنسية لتمويل تنفيذ مشروع انابيب الغاز، ومعمل تكرير الغازات السائلة في التاجي ويبلغ قيمة القرض ثلاثة ملايين دينار[١١٤]. وعلى الرغم من ان الحكومة العراقية تعاقدت مع الشركة الفرنسية في السابع من ايار ١٩٦٦، الا ان الاعمال تأخر انجازها الى السابع والعشرين من اذار ١٩٦٨، بسبب مشاكل فنية تتعلق بمعمل استخلاص الكبريت في كركوك، الذي لم يشغل لاسباب فنية، ولخلاف مع الشركة المنفذة، ذلك ان معمل الكبريت في كركوك يزود معمل التاجي بالغاز الطبيعي[١١٥].

صادقت الحكومة العراقية في السادس من ايلول ١٩٦٦ على قانون انشاء شركة وطنية جديدة للنفط، هي شركة النفط الوطنية العراقية (I. N. O. C.) والتي حلت محل تلك التي أنشات في العام ١٩٦٤، ومنذ تأسيسها وضعت تحت ملكيتها حقول نفطية كبيرة في الرميلة، وعرضت شركة النفط الايطالية (I. E. N. E.) خدماتها واستعدادها للمساهمة في استثمار تلك الحقول، الا ان هذا العرض والمحاولة رفضت، لان العراقيين كانوا يفضلون التعاون مع الشركات الفرنسية. لذلك دخلت شركة النفط الفرنسية في مفاوضات مع شركة النفط الوطنية العراقية (I. N. O. C.) في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧ لتحقيق ذلك الهدف، ثم اعلنت شركة النفط الفرنسية امكانية اشتراكها في استثمار نفط الرميلة[١١٦].

وجاء في مقدمة الاتفاقية المعقودة بين شركة النفط الوطنية العراقية وشركة (ايراب) الفرنسية: "رغبة في التعاون مع مقاولين فرنسيين اكفاء من اجل زيادة المنافع التي يجنيها العراق بما يتفق مع المصالح الوطنية وتطوير الروابط الاقتصادية وتمتين الصداقة بين العراق وفرنسا، ولما كان كل من الطرفين شركة النفط الوطنية العراقية ومؤسسة ايراب الفرنسية راغبان في التعاون وتنفيذ نصوص هذا العقد بروح الثقة المتبادلة وحسن النية، اتفق الطرفان على هذا الاتفاق"[١١٧].

وبموجب هذا الاتفاق تحددت مهام شركة ايراب الفرنسية كمقاول عام لشركة النفط الوطنية، واوكلت اليها مهمة الخدمات الفنية والتمويل المالي والعمليات النفطية بدءاً

---

(١١٤) د.ك.و، رقم الملف ٤١١/٣٢١، منهاج مجلس الوزراء، كتاب وزارة التخطيط الى رئاسة مجلس الوزراء المرقم اتفاقيات ٣١٢٠/٢٨ في ١٢ حزيران ١٩٦٧، و١، ص ص ٢٤-٢٥.

(١١٥) سعدون حمادي، مذكرات واراء في شؤون النفط، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ص ٦٧-٦٨.

(١١٦) **Al-jboori, op. Cit., Tome 2, p.407.**

ينظر كذلك: بول بالطا وكلودين ريللو، المصدر السابق، ص١٧٦؛ سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص٥٢.

(١١٧) محمد عبد الله العزاوي، الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ اختيار فرنسا العراق الاسباب والنتائج، دار الكتب للطباعة والنشر، البصرة، ١٩٩٣، ص١١.

بالاستكشاف والحفر والانتاج والنقل، وانتهاءا بعملية التسويق. كما التزمت ايراب بأنـها تتحمل وحدها الخسارة في حالة فشل العثور على النفط[١١٨].

ان الاتفاقية المعقودة بين ايراب وشركة النفط الوطنية تمثل انموذجا جديدا للتعامل مع الشركات الاجنبية، فلم يعد بامكان اية شركة اجنبية ان تنتج النفط مباشرة في المناطق الصادرة بموجب القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١، وباتت شركة النفط الوطنية العراقية هي المالك الوحيد لصناعة النفط، اما الشركات الاجنبية استنادا الى الاتفاق فتقوم بدور (المقاول) نيابة عن الشركة الوطنية. ومنحت شركة ايراب بموجب الاتفاق حق التنقيب عن النفط لمدة ست سنوات في مناطق الامتياز التي صودرت من شركة نفط العراق، والتي لم يكن النفط قد اكتشف فيها بعد،وتبلغ مساحتها (٣٠٦٨) ميلا مربعا من اليابسة و(١٠٨٠) ميلا مربعا من المناطق البحرية، كما اعطيت ايراب حق استثمار النفط المكتشف لمدة عشرين سنة، على ان تتنازل بعد ست سنوات عن الاراضي المتعاقد عليها جميعها، وتكتفي باستثمار الحقول المنتجة فقط للسنوات الباقية، وان تتسلم شركة النفط الوطنية ادارة المشروع بعد خمس سنوات من بدء الانتاج الفعلي والتصدير، وتقوم بجميع العمليات بالتعاون مع الشركة الفرنسية التي يحق لها ان تشتري ١٥% من النفط الذي تم العثور عليه، ويترك ٥٠% من مجموع النفط للشركة الوطنية تتصرف به بالطريقة التي تراها مناسبة، بينما تطور ايراب الـ٣٥% الاخرى لحساب شركة النفط الوطنية. كذلك تدفع ايراب (١٥) مليون دولار لشركة النفط الوطنية ولا يحق لـها استردادها، وتتم الحسابات بين الطرفين على اساس الاسعار المعلنة، وتعتبر نسبة الريـع ١٣,٥% من الاسعار المعلنة، وتعتبر من بين المصروفات العامة[١١٩].

جاء عقد الشركة الفرنسية مع العراق اعترافا من جانب فرنسا وشركتها (شركة النفط الفرنسية) بشرعية الاجراءات والقوانين العراقية، وخاصة قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١، علما بان هذه الشركة هي احد اعضاء كارتل النفط العالمي، واحد اعضاء اتفاقية الخط الاحمر[١٢٠]، ومن هنا بالذات تأتي الاهمية الخاصة لهذا الشكل الجديد من اشكال

---

[١١٨] المصدر نفسه، ص١٢.

[١١٩] مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٨٤؛ طارق شكر محمود، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك)، دار الشريد للنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص١٦٩.

[١٢٠] اتفاقية الخط الاحمر: وهي الاتفاقية التي وقعت في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٢٨، ومنعت الجماعات المشاركة في شركة النفط التركية (التي تحول اسمها في الثامن من حزيران ١٩٢٩ الى شركة نفط العراق (.I. P. C) بموجب مادة الحرمان الذاتي من الحصول على امتيازات للنفط في المنطقة التي تشمل الدولة العثمانية السابقة (باستثناء مصر والكويت) الا عن طريق الشركة، وقد اشرت هذه المنطقة بالخط الاحمر، لذلك سميت بهذا الاسم، وقام كولبنكيان بتأشير الخط الاحمر بيده. ينظر:
C. F. P., La participation francaise dans Les petroles du Moyen-Orient, p.5;
سام. هـ. شور وآخرون، نفط الشرق الاوسط والعالم الغربي الامال والمشكلات، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ٢٣٦-٢٣٧.

العلاقات النفطية، فقد دل هذا الشكل على انهيار اتفاقية الخط الاحمر التي كانت تقضي بعدم جواز انفراد شركة ما بين الشركات الاحتكارية بالتعاقد مع احدى دول اتفاقية الخط الاحمر [١٢١].

اثار اعلان الاتفاقية احتجاجات امريكية وبريطانية وهولندية تدلل على اهمية الخطوة التي اقدم عليها العراق والشركة الفرنسية في مجال الاستقلال، والطابع السياسي والاقتصادي لهذا الاجراء. وقدمت الولايات المتحدة الامريكية احتجاجا شفهيا الى الحكومة الفرنسية، ذكرت فيه بانه يجب النظر الى هذا الحادث على انه دليل على رغبة الحكومة الفرنسية في اضعاف بريطانيا والولايات المتحدة، ولكي تستفيد من المناخ المناسب الذي نشأ بمساعدة السياسة الخارجية تجاه الاقطار العربية في صراعهم مع الكيان اسرائيل [١٢٢].

وردا على هذا الموقف الامريكي كتبت احدى المجلات الفرنسية مقالا جاء فيه ان الجنرال ديغول قد اتخذ موقفا عند قيام الصراع العربي الاسرائيلي، وذلك لاسباب اخلاقية، ورغبة في المحافظة على السلام، واولئك الذين يلمحون بأن فرنسا تستطيع ان تأخذ الفوائد المادية من ذلك الموقف الذي اتخذته هو بدون جدوى من اجل ايذاء النفوذ الفرنسي والجنرال ديغول [١٢٣].

ونشرت صحيفة اللوموند مقالا ذكرت فيه ان الولايات المتحدة الامريكية احتجت ضد المحادثات العراقية الفرنسية بخصوص النفط، واظهرت الحكومة الامريكية على لسان الناطق الرسمي لوزارة الدولة بان الولايات المتحدة اظهرت عدم ارتياحها للحكومة الفرنسية اثر افتتاح المفاوضات بين شركة النفط الفرنسية والحكومة العراقية فيما يتعلق باستثمار حقول النفط العراقية الكبيرة في الرميلة الشمالية، وذكر الناطق الرسمي بان الولايات المتحدة تعتقد بان المفاوضات يجب ان تجري على اساس الشراكة [١٢٤].

وجاء رد الفعل العراقي على العقبات التي تضعها الولايات المتحدة امام المحادثات النفطية العراقية الفرنسية من خلال تعليق اذاعة بغداد الذي اكد ان الجنرال ديغول امر شخصيا بالمفاوضات بين شركة النفط الفرنسية والعراق. ومن جانب اخر ادانت الصحف العراقية المحاولات الامريكية لوضع العقبات امام حكومة العراق لاستثمار الموارد النفطية في البلاد لصالح الامة، واعتقدت الصحف العراقية بان الولايات المتحدة

---

[١٢١] جاسم المطير، النفط والاستعمار والصهيونية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٧٨، ص ص١١٦-١١٧.

[١٢٢] **Le Monde, 2 November 1967.**

[١٢٣] **LeEchos, 2 Nov. 1967.**

[١٢٤] **Le Monde, 2 Nov. 1967.**

اظهرت اكثر من مرة عدائها للانظمة العربية، ومحاولتها في الاعتماد على استثمار النفط لصالح الثروة الوطنية[١٢٥].

وجاء في صحيفة المنار الاسبوعية نحن قررنا باننا يجب ان ننهي كل مصالح اولئك الذين انشأوا اسرائيل، والذين يستمرون بتقديم الدعم لها، وموقفنا لا يكون نفسه تجاه مصالح بريطانيا والولايات المتحدة والدول التي تساند الكيان اسرائيل، وذلك الموقف الفرنسي الذي يساند العرب ويطالب بالقضاء على نتائج العدوان الاسرائيلي والمناقشات تدور في العراق لتوجيه سياستنا باستخدام السلاح الاقتصادي لخدمة الاهداف الوطنية[١٢٦].

اما الحكومة الهولندية فقد بحث سفيرها في باريس موضوع المفاوضات النفطية العراقية الفرنسية مع الحكومة الفرنسية، لمعرفة ابعاد الاتفاق بين البلدين واثره على المصالح الهولندية[١٢٧].

لقد وصفت مجلة النفط والغاز الامريكية العقود ذات الطباع التعهدي التي عقدتها شركة ايراب الفرنسية مع العراق بأنها: "ذات طباع ثوري" مؤكدة على اثرها السياسي الكبير على خلفية موجة الكراهية التي اثارها ضد الولايات المتحدة وبريطانيا العدوان الاسرائيلي على البلدان العربية، فذكرت: "ليس هناك للشك مجال بان خطوة ايراب هذه قد املتها اعتبارات سياسية لا اقتصادية، ولقد تم اختيار وقت ملائم جدا للاعلان عن توقيع الصفقة"[١٢٨].

وعدت الاوساط الوطنية مشاريع ايراب وشركة النفط الوطنية خطوات جزئية تمكن العراق من انشاء قطاع نغطي عام، بالاضافة الى القطاع الخاص (شركة نفط العراق)، ورأت (مدرسة المجابهة) ان الاتفاق مع ايراب وضع حدا لاحتكار انتاج النفط من جانب شركة اجنبية واحدة، ومكن العراق من الافادة من المناطق المصادرة دون الاستسلام لشروط تلك الشركة الاجنبية[١٢٩].

وفي شباط ١٩٦٨ وافق مجلس الوزراء العراقي على منح شركة ايراب الفرنسية عقد المقاولة التفضيلي الخاص بالتنقيب عن النفط وانتاجه وتسويقه، وتم توقيع عقد

---

(١٢٥) صادق ياسين الحلو، المصدر السابق، ص٨٥.

(١٢٦) نقلا عن: المصدر نفسه.

(١٢٧) **Le Monde, 3 Nov. 1967.**

(١٢٨) نقلا عن: بوريس راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، ترجمة خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص ص ١٧٣-١٧٤؛ ينظر كذلك: حامد عبد الله ربيع، المصدر السابق، ص٣٠٦.

(١٢٩) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣٨٥.

المقاولة المذكورة من قبل رئيس مجلس ادارة شركة النفط الوطنية العراقية اديب الجادر ونائب رئيس شركة ايراب الفرنسية جين بلان كارت[١٣٠].

وقد عد اتفاق شركة ايراب التابعة للحكومة الفرنسية مع شركة النفط الوطنية العراقية مقدمة لمنح حق استثمار النفط في حقل الرميلة الشمالي، وان فرنسا تسعى لتأمين تموينها بالنفط على نطاق واسع من خلال مد نفوذها الى الشرق الاوسط[١٣١].

ان الموقف الفرنسي المتمثل في الانفراد بسياسة مستقلة ينبع من السياسة التي اختطها ديغول لفرنسا، اذ كان يرغب في تأمين الامدادات النفطية لفرنسا بتنويع مصادرها ومحاولة رفع فرنسا الى مصاف الدول ذات الاهتمامات النفطية الكبرى والتأكيد على الاستقلال الفرنسي في مواجهة الكارتل العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، حتى لا يبقى تحت رحمتها لكي يتعمق الاستقلال الاقتصادي، وبما ان قوة فرنسا الاقتصادية في مجال النفط متوسطة، فان ديغول لجأ الى التحرك السياسي والافادة من نفوذها السياسي، وهذا الاختيار يتلائم مع طبيعة المشاكل النفطية التي هي اولاً مشاكل سياسية قبل ان تصبح اقتصادية، ونجح ديغول برفعه شعار الاستقلال والتعاون في ان يعطي فرنسا في نظر الدول النفطية صورة الدولة النموذجية في التعاون معها، وحاول ان يعطي للتعاون النفطي صيغة جديدة فكانت القرارات تنبع من الارادة السياسية اكثر من الارادة الاقتصادية[١٣٢].

وبذلك ربط ديغول السياسة بالاقتصاد، ووطد علاقات بلاده مع الدول النفطية العربية (ومنها العراق)، واصبح من الصعب على من يأتي بعده تغيير السياسة التي سار عليها ديغول لانه ربط مصالح فرنسا مع الدول العربية بموقف سياسي من القضية الفلسطينية[١٣٣].

وكان لزيارة الرئيس عبد الرحمن عارف الى فرنسا للمدة ٧-١٠شباط ١٩٦٨ دوراً كبيراً في تعزيز العلاقات العراقية الفرنسية، ووضع الصياغات الاساسية لتطورها خلال العقود اللاحقة، بما حققت من منجزات مهمة لمصلحة البلدين، ولاسيما موضوع التسليح وعقود طائرات الميراج التي انجزت خلال تلك الزيارة[١٣٣].

---

(١٣٠) جريدة الثورة، العدد٥٢، ٤ شباط ١٩٦٨؛ هيفاء احمد السامرائي، الحوار العربي الاوروبي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٥، ص٣١.

(١٣١) احمد سعيد نوفل، المصدر السابق، ص١٥٧.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص١٥٦.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص١٥٨.

(١٣٣) لمزيد من المعلومات، ينظر: بحثنا: زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف الى فرنسا ودورها في تعزيز العلاقات العراقية الفرنسية، مجلة الاستاذ، العدد٥٦، ٢٠٠٥.

الخاتمة

كان لتغيير فرنسا طريقة تعاطيها مع القضايا العربية، والسياسة الديغولية تجاه ملفات مهمة اهمها الصراع العربي الاسرائيلي، وخاصة حرب حزيران ١٩٦٧، دورا كبيرا في اعطاء دفعة قوية لمسار العلاقات العراقية الفرنسية وتطويرها باتجاه مصلحة البلدين. فقد عمل ديغول على تقوية علاقات بلاده مع العراق الذي يتمتع بمخزون كبير من النفط، ومحاولة فتح ابوابه امام الاستثمارات الفرنسية، خصوصا في تلك الحقبة التي كان يمر العراق فيها بمتغيرات سياسية سواء على الصعيد الداخلي، او على صعيد علاقاته الدولية. وقد تمكن ديغول من خلال مفهوم (الاستقلال والتعاون) من اعطاء فرنسا صورة الدولة الصديقة للعرب، كما حاول اعطاء التعاون النفطي طابعا جديداء بحيث انه اتخذ قرارات ترتبط بالشؤون السياسية اكثر مما ترتبط بالشؤون الاقتصادية. لذلك فقد شهدت العلاقات العراقية الفرنسية خلال الحقبة ١٩٦٣-١٩٦٨ تطورا كبيرا، وكانت حجر الاساس الذي بنيت عليه العلاقات بين البلدين خلال العقود اللاحقة.